■ تقارير علمية ■

دراسة أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة

عرض : هدى صالح النمر*

مقدمة :

تنشأ الحاجة الى تحديد الأولويات من ندرة الموارد مع تعدد الأهداف ، وتبدو هذه الحاجة أكثر وضوحاً وضرورة فى حالة الزراعة المصرية فى الوقت الراهن ، ووفقاً لما تشير إليه مساهماتها الحالية فى الاقتصاد القومى ، وفى الأهداف الاجتماعية للمجتمع . فمحدودية الموارد الزراعية الطبيعية المستغلة فى الإنتاج الزراعى والمقرونة بوجود الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية خلال العقود الماضية قد عكست نفسها فى ضعف دور القطاع الزراعى فى الاقتصاد والتى تبدو سماته الواضحة فى أكثر من جانب أولها وجود العجز المتزايد فى الميزان التجارى الزراعى مع العالم الخارجى ، ووجود البطالة ، والفقر بنسب مرتفعة نسبياً بين السكان الزراعيين الريفيين .

ومع ضعف دور القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى ينشأ تعدد الأهداف المرجوة من القطاع الزراعى والتى تتمثل فى زيادة الإنتاج من المنتجات الزراعية بغرض الحد من وارداتها ، وزيادة الصادرات الزراعية بغرض تحسين الميزان التجارى الزراعى، وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى

*قام بإعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د. هدى صالح النمر (باحث رئيسى)، أ.د. سيد حسين، أ.د. عبد القادر محمد دياب، أ.د. بركات الفرا المستشارون بالمعهد ، د. نحوان سعد الدين الخبير الأول بالمعهد، كما عاون فى هذه الدراسة: أ. سحر البهائى الباحث بالمعهد، وقد صدرت الدراسة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٧١ يوليو ٢٠٠٣.

الدخول الزراعية .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنفيذ الكثير من البرامج والمشروعات التى تستهدف رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتحسين إنتاجيتها ، وإضافة موارد زراعية طبيعية ورأسمالية جديدة الى دائرة الاستغلال والإنتاج الزراعى ، وإذا كان تنفيذ مثل هذه البرامج والمشروعات يستلزم تدبير احتياجاتها من الموارد الاستثمارية ، وإذا كانت هذه الموارد بدورها تعد محدودة ولا تعنى بتنفيذ مثل هذه البرامج والمشروعات بالمعدلات المرجوة لمقابلة الأهداف المتعددة والمرجوة من القطاع الخاص ، فإن فى ذلك ما يفرض بدوره الحاجة إلى تحديد أولويات الاستثمار فى مثل هذه البرامج والمشروعات ، وهو ما قد يفرض بالتبعية تحديد الأولويات بين الأهداف المرجوة من القطاع الزراعى فى حد ذاتها .

هذا وإذا كانت الأهداف المرجوة من القطاع الزراعى تعد فى حكم العامل الأساسى فى تحديد أولويات تخصيص الاستثمارات الزراعية ما بين البرامج والمشروعات المختلفة إلا أن تحديد هذه الأهداف وأولوياتها فى حد ذاته يتأثر بدوره بالكثير من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك أيضا تشارك الموارد الزراعية المتاحة بأحجامها وخصائصها وأنماط استغلالها إلى جانب الموارد الزراعية المحتمل استغلالها مستقبلاً فى تحديد أولويات أهداف التنمية الزراعية وتخصيص الاستثمارات الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر .

ويمكن إيجاز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والحاكمة لتحديد الأهداف القومية للتنمية الزراعية فيما يلى :

١- توفير الغذاء للمجتمع السكانى

إن مساهمة قطاع الزراعة المصرى فى توفير الغذاء المحلى يمكن التعبير عنه بتقديرات نسب الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية الرئيسية التالية :-

تصل مساهمة الزراعة في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان أدنى مستوياتها في حالة زيوت الطعام ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها خلال السنوات ١٩٩٨- ٢٠٠٠ ما يقرب من ١٢,٧٪ فى المتوسط .

أما بالنسبة لمساهمة الإنتاج المحلى من الحبوب فى الاستهلاك فيها فيصل إلى أدنى مستوياته في حالة كل من محصولى القمح والأذرة الشامية ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك

من القمح ما يقرب من ٥١,٢٪ فى المتوسط ، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من الأذرة الشامى ما يقرب من ٦٣,٩٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل . أما محصول الأذرة الرفيعة فيعد فى حكم المحاصيل الغذائية المحلية ، حيث يستهلك كامل الإنتاج المحلى منه بالأسواق المحلية ، أما محصول الأرز فيعد فى حكم المحاصيل التصديرية ، حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه إلى نحو ١١٤,٤٪ فى المتوسط

وبالنسبة للمحاصيل البقولية والممثلة فى كل من الفول البلدى ، والعدس ، فتقدر نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها بنحو ٦٥,٨٪ ، أما بالنسبة للخضروات البقولية فإن الإنتاج المحلى منها يزيد عن الاستهلاك ، ومن ثم يوجد فائض من أجل التصدير .

كذلك تعد اللحوم والأسماك من السلع الغذائية التى لا يفى الإنتاج المحلى منها بكامل الاحتياجات الاستهلاكية ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من اللحوم نحو ٨٨,٤٪ ، ومن الأسماك بنحو ٥٨,١٪ ، أما الألبان الطازجة فتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها نحو ٩١٪.

كذلك يعد السكر من السلع الغذائية التى لا يفى الإنتاج المحلى منه بكامل الاحتياجات الاستهلاكية ، حيث تقدر نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه بما يقرب من ٥٧,٢ ٪ فى المتوسط .

أما محاصيل الخضروات والفواكه فيفى الإنتاج المحلى منها باحتياجات الاستهلاك ، مع وجود فائض للتصدير منها .

٢- توفير احتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام

تعد صناعة حلج وكبس الأقطان الحلقة الأولى فى سلسلة تصنيع الأقطان الخام ، ويعكس تناقص الإنتاج المحلى من الأقطان الزهر فى سنوات العقد الأخير وجود طاقات عاطلة فى هذه الصناعة ، ومن ثم فى صناعة غزول ونسيج الأقطان .

تأتى صناعة استخراج وتكرير زيوت الطعام من البذور الزيتية على قائمة الصناعات التى لا يفى الإنتاج المحلى من المواد الخام الزراعية اللازمة لها باحتياجاتها منها لأسباب تكمن فى غياب الميزة النسبية لإنتاجها بالزراعة المصرية إلى جانب ضيق الرقعة الأرضية المنزرعة .

أما صناعة استخراج وتكرير السكر فيمكن الادعاء بقدرة قطاع الزراعة على توفير احتياجاتها من المحاصيل السكرية وفقاً لطاقتها الإنتاجية الحالية خاصة بالنسبة لصناعة بنجر السكر .

وبالنسبة لصناعات ضرب وتبييض الأرز وصناعة الطحن فيعد كلاهما من الصناعات التى يفى المنتج النهائى منها باحتياجات السوق المحلى ، وهو ما يشير بدوره إلى أن الاستثمار الإضافى فى هذه الصناعات بغرض التوسع فى طاقتها الإنتاجية لا يعد مطلباً أساسياً على الأقل فى المدى القريب من أجل التوسع فى زراعات وإنتاج هذه المحاصيل ، وإنما تكمن القيود التى تواجه ذلك فى الميزة النسبية لإنتاجها محلياً، وفى محدودية الموارد الزراعية الطبيعية (أرض ومياه) اللازمة لزراعتها .

أما صناعات التبريد ، وحفظ وتعبئة الخضروات والفاكهة فيمكن الادعاء بأن محدودية الطاقات الإنتاجية الحالية لهذه الصناعات تمثل نقطة اختناق أمام زيادة الإنتاج المحلى من هذه المحاصيل .

٣- المساهمة فى توفير النقد الأجنبى

يشير الوضع الراهن لمشاركة قطاع الزراعة فى توفير النقد الأجنبى إلى ضعف قدراته على تحقيق هذا الهدف ، حيث تشير الصادرات والواردات من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٠ إلى وجود عجز سنوى فى الميزان التجارى لهذه المجموعة من السلع بلغ نحو ٧,٩ مليار جنيه فى عام ١٩٩٤ ، ازداد ليصل إلى ما يقرب من ١١,١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢ ، يمثل قيمة هذا العجز ما يقرب من ٣٨,٥٪ ، ٣٤,٤٪ من إجمالى العجز فى الميزان التجارى السلعى لمصر خلال العامين المشار إليهما على الترتيب .

٤- السكان وقوى العمل والمساهمة فى فرص العمل

تشير نتائج التعداد السكانى لعام ١٩٩٦ إلى أن أعداد السكان الزراعيين بالفئة العمرية من ١٥ سنة فأكثر يمثلون ٣١٪ من إجمالى تعداد السكان داخل هذه الفئة العمرية ، كما تشير تلك النتائج إلى أن أعداد القوى العاملة البشرية فى الزراعة داخل نفس الفئة العمرية تمثل نحو ٢٧,٢٪ من إجمالى تعداد القوى العاملة البشرية ، كما تشير الدراسات إلى وجود ظاهرة البطالة وخاصة الموسمية منها فى القطاع الزراعى .

وقد جعل ذلك كله هدف زيادة فرص العمل بهذا القطاع من الأهداف الاساسية لخطط وبرامج التنمية .

٥- الدخول الزراعية ، وتحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين

شهد الناتج المحلى الزراعى انخفاضا فى وزنه النسبى فى إجمالى الناتج المحلى خلال العقود الماضية ، وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٦٪ - ١٧٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، فضلاً عن ذلك توجد فجوة كبيرة ما بين متوسط دخل الفرد من السكان الزراعيين ومتوسط دخل الفرد من السكان غير الزراعيين، وقد قدرت الدراسة متوسط دخل الفرد من السكان الزراعيين خلال الفترة المشار إليها بنسبة تتراوح ما بين ٢٨,٦٪ ، ٣٠,٧٪ من متوسط دخل الفرد من السكان غير الزراعيين .

وجدير بالإشارة أن تحديد أهداف التنمية وأولويات الاستثمار وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها وبمفردها قد يقابل بصعوبة تحقيق هذه الأهداف أو البعض منها فى الواقع العملى نظراً لما قد يواجه ذلك من محددات يفرضها حجم الموارد الزراعية المتاحة ، لذا تأتى أهمية دراسة الموارد الزراعية المتاحة بالزراعة المصرية لاستخلاص المؤشرات التى يمكن أن تساهم فى تحديد أهداف التنمية وأولويات الاستثمار الزراعى ، ويمكن استخلاص أهم النتائج بهذا الخصوص فيما يلى:

٦- الأراضى الزراعية المنزرعة

أشار التصنيف الاقتصادى للأراضى المنزرعة وفقاً لجدارتها الإنتاجية إلى انخفاض الجدارة الإنتاجية للأراضى المنزرعة وانخفاض نسبة تمثيل أراضى الدرجة الأولى بها ، حيث إن أراضى الدرجة الأولى منها تمثل ما يقرب من ١٣,٢٪ فقط من إجمالى المساحة ، على حين تمثل أراضى الدرجة الثانية ما نسبته ٣٧,٤٪ منها ، أما أراضى كل من الدرجات الثالثة والرابعة والخامسة فتمثل ما نسبته ١٧,٦٪ ، ١٤,٣٪ ، ٩,٣٪ على الترتيب من إجمالى المساحة المنزرعة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ . كما يشير تصنيف الأراضى وفقاً لجدارتها الإنتاجية على مستوى المناطق إلى انخفاض الجدارة الإنتاجية للأراضى المنزرعة فى مناطق الوجه البحرى ومصر الوسطى عنها فى مناطق مصر العليا .

ويعكس ذلك الحاجة إلى البرامج والمشروعات التى تعمل على تحسين خواص التربة الزراعية وتوفير البيئة المناسبة للزراعة بها ، إلى جانب غيرها من السياسات الزراعية الأخرى ، وفى هذا الإطار فإن المؤشرات المشار إليها من قبل تعكس أولويات تنفيذ هذه البرامج والمشروعات فى محافظات الحدود والأراضى الجديدة ، ثم فى مناطق مصر الوسطى والوجه البحرى ، وان كان ذلك لا ينفى حاجة مناطق مصر العليا إلى هذه البرامج والمشروعات لما لها من نتائج لوقاية التربة الزراعية من التدهور .

إن وجود المساحات التى تترك بورا دون زراعة والتى قدرت خلال الموسم الصيفى والنيلى لعام ٢٠٠٠ بنحو ٢٥,١ ألف فدان وبنسبة تبلغ نحو ٣,٢٪ من جملة مساحة الزمام المنزرعة، تتركز معظمها فى مناطق الأراضى الجديدة ، يعكس الحاجة إلى وجود المشروعات اللازمة للتغلب على هذه المشكلة ، بجانب وجود مشروعات الرى التكميلى لمياه الأمطار والمياه الجوفية فى أراضى محافظات الحدود والصحارى للتغلب على المشكلات الناتجة من انخفاض معدلات سقوط الأمطار فى بعض المواسم أو انخفاض أو جفاف منسوب المياه بالآبار الجوفية .

يشير هيكل توزيع الأراضى المنزرعة بالمحاصيل المختلفة الى صعوبة التحرك على مسار الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب من قمح وأذرة على المدى القصير أو المتوسط لكبر حجم المساحات الأرضية اللازمة لذلك، وقد يتماثل معها فى ذلك أيضا مجموعة محاصيل البذور لنفس السبب ، وهو ما يلفت النظر إلى ضرورة التوسع فى استصلاح الأراضى الجديدة وتخصيص النسبة الأكبر منها لهذه الزراعة . أما بالنسبة للمحاصيل التصديرية من خضروات وفاكهة إلى جانب المحاصيل البديلة للواردات من بنجر السكر والبقوليات فإن الهيكل الحالى لتخصيص الأراضى الزراعية قد يشير الى وجود الفرص الممكنة لزيادة الصادرات من المجموعة الأولى وتخفيض الواردات من المجموعة الثانية بحكم صغر المساحات المطلوبة لتحقيق هذه الاهداف ، وإمكانية تعديل نمط توزيع الأراضى الزراعية لصالح التوسع فى المساحات المنزرعة بها دون تأثير يذكر على غيرها من المحاصيل الأخرى .

٧- الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع

أشارت الدراسة إلى وجود مساحات كافية للتوسع الزراعى بالأراضى الجديدة ، وان المتاح من

هذه الأراضى ليس هو بالعامل المحدد للتوسع الزراعى الأفقى وإن كانت مواقع هذه الأراضى فى كل من الواحات وجنوب الوادى لها سمتها الخاصة من حيث غياب المنافذ للصرف الزراعى بها مع ارتفاع درجة الحرارة صيفاً ، مما يفرض الحاجة الى التخطيط الجيد لنظم وأساليب الرى فى هذه المناطق الى جانب اختيار الزراعات المناسبة .

أما بالنسبة للمحاصيل الملائمة للزراعة بالأراضى الجديدة المتاحة والمخطط استصلاحها واستزراعها فقد تبين وجود الفرص الكبيرة أمام زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية البديلة للواردات، وذلك فضلاً عن وجود الفرص لزيادة الإنتاج من المحاصيل التصديرية .

٨- الموارد المائية

يشير حجم الموارد المائية المتاحة والاستخدامات منها إلى تقاربهما فى الوقت المعاصر ، وهو ما يشير بدوره إلى أن مياه الرى تعد فى حكم العامل المحدد للتوسع المستقبلى فى الزراعة ، وتزداد حدة هذا العامل مع توقع زيادة الاستهلاك فى أغراض الصناعة والاستهلاك المنزلى المصاحب لتزايد أعداد السكان فى السنوات القادمة ، وهو ما يفرض بدوره ضرورة السعى لتنفيذ المشروعات الكفيلة بتنمية الموارد المائية من مصادرها الجوفية ، ومن مياه الأمطار ، إلى جانب استخدام نظم الرى المتطورة فى نطاق التوسع الزراعى المنتظر بالأراضى الجديدة ، مع اختيار الزراعات المتميزة بقلة استهلاكها من المياه .

٩- الموارد المؤسسية

إن استعراض الإطار المؤسسى الراهن الذى يضم الوحدات التابعة لوزارة الزراعة كشف عن عدم الحاجة إلى إضافة المزيد من الكيانات المؤسسية الجديدة إليه لتفعيل دوره فى التنمية الزراعية ، إنما يحتاج ذلك إلى إعادة هيكلة هذا القطاع بتصفية أو دمج بعض مؤسساته الحالية ، فضلاً عن إعادة صياغته وتوزيع المهام والمسئوليات المنوط بها إلى المؤسسات الأخرى المكونة لهذا الإطار مما يساعد على زيادة كفاءة أدائها ، كما يحتاج هذا الإطار لتكامل أدواره إلى إنشاء إدارة جديدة ضمن الهيكل العام لديوان عام وزارة الزراعة تتركز اختصاصاتها فى التخطيط والترويج والتوجيه لبرامج مشروعات القطاع الزراعى الخاص والاستثمارى الإنتاجى والخدمى مما يساعد على تفعيل دور هذا القطاع الذى يقع على عاتقه المسئولية الأكبر فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية .

١٠- الاهداف الاستشرافية للتنمية الزراعية

فى ضوء الواقع الحالى لدور القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى ، وما يمتلكه من موارد زراعية متاحة (مستغلة وغير مستغلة) إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التى تشارك فى تحديد أهداف التنمية الزراعية حددت الدراسة مجموعة الأهداف الاستشرافية للتنمية الزراعية فيما يلى :

أ- تحقيق زيادة متواصلة فى الإنتاجية والإنتاج من المحاصيل الزراعية النباتية

ان تحقيق زيادات متواصلة من إنتاج المحاصيل الزراعية يعد هدفاً استراتيجياً أمام خطط التنمية الزراعية فى المراحل القادمة تفرضه الطاقة الإنتاجية المحدودة للقطاع الزراعى حالياً، وتوقعات نمو الاحتياجات المستقبلية من السلع الزراعية والغذائية مستقبلاً، ومن بين المحاصيل الزراعية التى يجب أن تحظى بالأولوية لزيادة الإنتاج منها محاصيل القمح والأذرة الشامية والحبوب الزيتية ، نظراً لكونها تمثل مجموعة السلع الغذائية الضرورية للشرائح المختلفة من مجتمع المستهلكين فى الريف والحضر، فضلاً عن أنها تشكل النسبة الأكبر فى قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية .

ب- تحسين الميزان التجارى الزراعى مع العالم الخارجى

إن تشكيل العجز فى الميزان التجارى الزراعى لنسبة كبيرة فى إجمالى العجز فى الميزان التجارى السلعى يجعل من السعى نحو تخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى هدفاً استراتيجياً للتنمية الزراعية ، ويزيد من فرص تحقيق ذلك على المدى القصير والمتوسط ما يلى :

- وجود فرص لزيادة أو مضاعفة الصادرات من الخضروات والفاكهة من المساحات المنزرعة بها حاليا ، ودون الحاجة إلى التوسع فى مساحات إضافية منها ، وذلك نظراً لهامشية الصادرات منها على الرغم من ارتفاع نسبة المساحات المنزرعة منها ، مع وجود فاقد فى الإنتاج بمراحل التسويق ، ويضاف إلى ذلك وجود مساحات تبلغ نحو ١٣٪ من إجمالى المساحات المنزرعة بها حالياً مازالت فى مرحلة ما قبل الإثمار، ومما يشجع على استغلال الفرص المتاحة حاليا لزيادة الصادرات من الخضروات والفاكهة وجود الميزة النسبية المرتفعة فى الإنتاج منها بالقياس إلى المحاصيل الزراعية التقليدية .

- وجود الإمكانيات لتخفيض الواردات من المحاصيل البقولية والسكر وبأقل تضحية من

المحاصيل التجارية الأخرى المنافسة لها ذات الميزة النسبية الأقل فى إنتاجها .

- وجود فرص متاحة لتخفيض الواردات من اللحوم والأسماك وبنسب جوهرية على المدى القصير والمتوسط ، حيث وجود الطاقات العاطلة فى المزارع المتخصصة فى إنتاج لحوم الدواجن، إلى جانب وجود الإمكانيات للتوسع السريع فى نظم الاستزراع السمكى المكثف بمختلف أنواعها .

جـ- تحسين واستقرار دخول السكان الزراعيين

إن وجود البطالة الموسمية إلى جانب احتمالات وجود البطالة المقنعة بين السكان الزراعيين إلى جانب تواجد الفجوة الكبيرة ما بين متوسط الدخل الفردى بين السكان الزراعيين ، ونظيره بين السكان غير الزراعيين يجعل من هدف زيادة دخول السكان الزراعيين وخاصة تلك الفئات غير الحائزة لأصول زراعية ، والتى تحوز حيازات ضئيلة أو صغيرة منها من بين الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى المراحل المقبلة .

١١- مجالات وأولويات الاستثمار الزراعى المقترحة

هذا وفى ضوء دراسة العوامل المحددة لأهداف التنمية الزراعية وأولويات الاستثمار الزراعى والتى تم تحديدها فى العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، والموارد الزراعية الطبيعية والرأسمالية المستغلة وغير المستغلة، اقترحت الدراسة مجموعة من مجالات وأولويات الاستثمار الزراعى بشأن تحقيق الأهداف الاستشرافية المشار إليها من قبل تمثلت فى الآتى :

أولا : مجالات وأولويات الاستثمار فى إطار هدف تحقيق زيادة متواصلة فى الإنتاجية والإنتاج

إن تحقيق زيادات متواصلة فى الإنتاجية والإنتاج من المحاصيل الزراعية النباتية قد يستلزم الأخذ بأى من المسارين التاليين أو كليهما معاً :

أ- استصلاح واستزراع مساحات إضافية سنوياً من الأراضى الجديدة

ب- تحقيق زيادة متواصلة فى إنتاجية الأراضى المنزرعة

هذا وقد تناولت الدراسة بالتحليل مبررات الأخذ بأى من المسارين أو كليهما ، حيث تمثلت مبررات منح الأولوية لمسار زيادة إنتاجية الأراضى الزراعية لتحقيق الزيادة المنشودة فى الإنتاج الزراعى فى انخفاض الاستثمارات اللازمة لذلك عنه فى حالة مسار استصلاح الأراضى الجديدة ، أما

مبررات الأخذ بمسار التوسع فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة فتستند إلى ضرورة الحاجة إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية القديمة بالدلتا والوادى من خلال وجود فرص العمل المنتج بالأراضى الجديدة إمام السكان الزراعيين بالدلتا والوادى ، كما أن الأخذ بهذا المسار تتوافر معه فرص زيادة الإنتاج الحيوانى بدرجة اكبر منه فى حالة الأخذ بالمسار الثانى بمفرده ، وان كان يقابل هذه المبررات حاجة هذا المسار إلى استثمارات كبيرة لتوفير البنية الأساسية اللازمة لزراعة واستصلاح الأراضى الجديدة ، إلى جانب الحاجة إلى موارد مائية إضافية .

وقد أكدت نتائج التحليل بالدراسة فى هذا الإطار إلى أن تحقيق الأهداف المرتبطة بتحقيق زيادة متواصلة فى الإنتاج من المحاصيل الزراعية النباتية وبالمعدلات المأمولة ، إلى جانب التغلب على القيود والمحددات التى تواجه الأخذ بأى من المسارين منفرداً، تفرض ضرورة الأخذ بكلا المسارين معاً . وقد خلصت نتائج الدراسة إلى تحديد أولويات الاستثمار فى برامج ومشروعات كلا المسارين على النحو التالى :

أ- مجالات وأولويات الاستثمار فى استصلاح الأراضى الجديدة

حددت الدراسة أولويات الاستثمار فى مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة فى المشروعات التالية والمرتبة ترتيباً تنازلياً :

- مشروعات حصر وتصنيف الأراضى الجديدة والتخطيط الهندسى للمساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها ودراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية .
- مشروعات تدبير الموارد المائية الإضافية اللازمة لمناطق الاستصلاح .
- مشروعات تنفيذ أعمال البنية الأساسية الزراعية من شبكات الطرق والرى والصرف الزراعى .
- مشروعات أعمال الاستصلاح والاستزراع الداخلى ومشروعات البنية الأساسية لأسواق السلع والخدمات الزراعية فى مناطق الاستصلاح الجديدة .

وقد حددت الدراسة المؤشرات التى يمكن الاستناد عليها فى تحديد الأولويات فيما بين البرامج والمشروعات المشار إليها ، ومناطق الاستصلاح المستهدفة فيما يلى :

- ارتفاع الوزن النسبى للمساحات المتوقع زراعتها بمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية .
- دخول مرحلة الإنتاج التجارى فى أقصر فترة ممكنة من تاريخ بدء البرنامج .
- الحاجة الأقل من مشروعات البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية والاجتماعية .

وفى ضوء هذه المؤشرات حددت الدراسة أولويات البرامج والمناطق تنازليا على النحو التالى :

- تحسين إنتاجية الأراضى الجديدة التى دخلت مرحلة الاستزراع حديثاً ومازالت فى حاجة إلى استثمارات إضافية محدودة .
- مناطق الأراضى الجديدة بواحات الصحراء الغربية والتى يخطط استزراعها على المياه الجوفية .
- الأراضى الجديدة المخطط استصلاحها واستزراعها فى مناطق مصر الوسطى ومصر العليا .
- الأراضى المخطط استصلاحها واستزراعها فى مناطق وسط غرب وشرق الدلتا.
- الأراضى التى تغيب بها مشروعات البنية الأساسية الزراعية ، ثم التى يغيب عنها هذه البنية مع البنية الأساسية للخدمات الإنتاجية والاجتماعية .

ب- مجالات وأولويات الاستثمار بغرض تحسين إنتاجية الأراضى المنزرعة

حددت الدراسة البرامج والمشروعات ذات الصلة بتحسين إنتاجية الأراضى الزراعية فى مجموعتين أساسيتين :

× تتضمن الأولى منها برامج ومشروعات البحث العلمى والتى تشمل بحوث ودراسات خصوبة التربة الزراعية وبحوث ودراسات استنباط أصناف وسلالات جديدة من المحاصيل الزراعية ، وبحوث ودراسات تحسين وتطوير طرق خدمة المحاصيل الزراعية ومعاملاتها الفنية ، وبحوث ودراسات وقاية النباتات ومقاومة الآفات والأمراض ، ودراسات ما بعد الحصاد .

× أما المجموعة الثانية فتتضمن برامج ومشروعات تنفيذية تشتمل على أدوات وأساليب تطبيق نتائج البحث العلمى والتى صنفت بدورها إلى البرامج والمشروعات التالية :

معلومات زراعية عن الوسائل والأساليب المستحدثة لتحسين إنتاجية الأراضى الزراعية .

برامج ومشروعات لنقل المعلومات عن الوسائل المستحدثة لتحسين الإنتاجية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين .

برامج ومشروعات تحسين خواص التربة الزراعية .

برامج ومشروعات ترتبط بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لواضعى السياسات الزراعية ومتخذى القرار .

مشروعات قوانين أو قرارات تنظيمية وإدارية ترتبط بتعديل السياسات الزراعية، وتضم الإدارة الزراعية بهدف تحسين الإنتاجية الزراعية .

كما اقترحت الدراسة أن تتضمن أولويات الاستثمار بشأن زيادة إنتاجية الأرض الزراعية النقاط التالية :

- تطوير الإمكانيات المادية المتاحة لمؤسسات البحث العلمى كأولوية أولى للاستثمار فى هذا المجال .

- وفيما بين المشروعات البحثية لتلك المؤسسات يقترح أن تمنح الأولوية الأولى لمشروعات البحث العلمى فى مجالات إنتاج محاصيل الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكرية وذلك فى مجالات استنباط الأصناف والسلالات الجديدة مرتفعة الإنتاجية .

- برامج ومشروعات تحسين التربة الزراعية والممثلة فى مشروعات الصرف المغطى وتطوير شبكات الرى والصرف العمومية ، والحرث تحت التربة ، وإضافة الجبس الزراعى، على ان تكون الأولوية لتنفيذ هذه المشروعات فى مناطق الوجه البحرى ومصر الوسطى .

- الاستثمار فى تطوير الإمكانات المادية لجهاز الإرشاد الزراعى ، والإنفاق الاستثمارى الجارى على نشاط تدريب الكوادر البشرية المشتغلة بالإرشاد وتزويدها بالتطورات التكنولوجية الحديثة فى الزراعة .

- الاستثمار فى آلات تسوية الأرض بالليزر للتوسع فى استخدامها

ثانيا : مجالات وأولويات الاستثمار بغرض تحسين الميزان التجارى الزراعى مع العالم الخارجى

وقد أشارت الدراسة فى هذا الإطار إلى وجود فرص لتحسين الميزان التجارى الزراعى على المدى القصير والمتوسط ممثلة فى إمكانية زيادة الصادرات من الخضر والفاكهة ، مع إمكانية تخفيض الواردات من البقوليات والسكر واللحوم والأسماك . وقد حددت الدراسة مجالات الاستثمار وأولوياتها فى النقاط التالية :

أ- فى مجال الإنتاج النباتى

تتضمن البرامج والمشروعات المقترحة فى هذا الشأن وأولوياتها ما يلى :

- برنامج استثمارى للتوسع فى صناعة السكر من البنجر ، ويقوم هذا البرنامج على تحديد عدد معين من مصانع سكر البنجر يتم توطينها واختيار مواقعها داخل محافظات الوجه البحرى كمرحلة أولى ، يمكن بعدها التوسع فى هذه الصناعة فى باقى المحافظات ومناطق الاستصلاح الجديدة.

- برنامج استثمارى للتوسع فى صناعات حفظ وتبريد الفاكهة والخضروات الطازجة ، على أن يتم توطين مشروعاتها فى المراكز الرئيسية لإنتاج الخضروات والفاكهة وفى موانىء التصدير .

- الاستثمار فى محطات فرز وتدريج وتعبئة وتغليف الخضروات والفاكهة . ويقترح توطين هذه المشروعات فى المراكز الرئيسية لإنتاج الخضروات والفاكهة .

- برنامج استثمارى لتكوين أسطول نقل من السيارات المبردة لخدمة قطاع التصدير من الخضروات والفاكهة والتوزيع فى الأسواق المحلية .

ب- فى مجال الإنتاج الحيوانى والداجنى

حددت الدراسة البرامج والمشروعات الاستثمارية المقترحة فى هذا الشأن وأولوياتها فيما يلى:

- الاستثمار فى قائمة برامج ومشروعات البحث العلمى التى تتضمن ضمن أولوياتها برنامج بحث علمى للكشف عن أسباب تباين إنتاجية الماشية من اللحوم والألبان وتحديد الوسائل والأساليب اللازمة لتحسين الإنتاجية .

- برنامج بحث علمى لتحسين سلالات الماشية والدواجن ونشر سلالات مرتفعة الإنتاجية منها.

- برنامج بحث علمى لتحويل النواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية إلى علائق مرتفعة فى قيمتها الغذائية ،مع تدريب وإرشاد المنتجين الزراعيين على تصنيع هذه العلائق، أو إقامة المشروعات اللازمة لتصنيعها تمهيداً لتوزيعها بالأسواق .

- دراسة أسباب وجود الطاقات العاطلة غير المستغلة فى مزارع الإنتاج الداجنى واقتراح السياسات اللازمة لاستغلال هذه الطاقات .

- الاستثمار فى زيادة إعداد الثروة الحيوانية من قبل القطاع الخاص وبصفة خاصة فى المشروعات الكبيرة المتخصصة .

- الاستثمار فى مشروعات تصنيع النواتج الثانوية للمحاصيل والمخلفات الزراعية إلى علائق حيوانية .

الاستثمار فى تطوير صناعة منتجات الألبان وفى صناعة الألبان المجففة لإنتاج بدائل الواردات منها .

جـ- فى مجال الإنتاج السمكى

أشارت الدراسة إلى وجود فرص لزيادة الإنتاج من الأسماك ، ومن ثم المساهمة فى تحسين الميزان التجارى الزراعى ، وقد حددت الدراسة هذه الفرص فيما يلى :

- إمكانية البحث عن مواقع صيد جديدة بالمصايد البحرية المصرية بالبحر الأبيض والبحر الأحمر .

- إمكانية زيادة إنتاجية البحيرات الداخلية من الأسماك مع استمرار تطهير البواغيز والحفاظ عليها من مصادر التلوث .

- التوسع فى نظم الاستزراع المكثف بكافة أنواعها ، خاصة فى شواطىء البحيرات الداخلية وعلى طول مجرى نهر النيل وفروعه .

- إدخال نظم الاستزراع السمكى المكثف عن طريق الأحواض اعتماداً على المياه الجوفية فى

مناطق الاستصلاح الجديدة .

ولاستغلال هذه الفرص حددت الدراسة مجالات وأولويات الاستثمار فى نشاط الإنتاج السمكى كالتالى :

- الاستثمار فى مشروعات البحث العلمى والتى يقترح أن تتضمن أولوياتها المشروعات التالية :

- البحث عن مواقع صيد جديدة غير مستغلة فى المصايد المصرية أو المياه القريبة منها ، ودراسة سبل تحسين الطاقة الإنتاجية للمصايد المتاحة .

- بحوث ودراسات تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لوحدة المياه المخصصة للاستزراع السمكى.

- بحوث إدخال أصناف جديدة فى مشروعات الاستزراع السمكى .

- البحث عن مصادر وتوليفات علائق سمكية ذات تكاليف منخفضة

- الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية والتى تتضمن ضمن أولوياتها :

مشروعات تطوير مواقع الإنزال فى البحيرات الشمالية .

إنشاء مصنع لإنتاج شباك ومعدات الصيد .

تطوير البنية الأساسية فى موانىء الصيد بالغردقة وبرنيس بالبحر الأحمر .

إدخال نشاط تجميع سفن الصيد بالصناعة المصرية .

التوسع فى مشروعات الاستزراع السمكى المكثف بنظمه المختلفة لشواطىء البحيرات الداخلية وعلى مجرى نهر النيل وفروعه .

- الاستثمار فى المشروعات التى تهدف إلى زيادة إنتاجية المصايد الطبيعية ومزارع الاستزراع السمكى والتى تتضمن ضمن أولوياتها قائمة المشروعات التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً :

مشروعات تطهير بواغيز البحيرات الشمالية .

المشروعات التى تهدف إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية بالبحيرات ونهر النيل والبحار

مشروعات تدريب وإرشاد الصيادين ومنتجى الأسماك بمزارع الاستزراع السمكى .

المشروعات الهادفة إلى تطوير الخدمات اللازمة بموانىء الصيد مثل ثلاجات الحفظ والتبريد وسيارات النقل المبردة .

ثالثا : مجالات وأولويات الاستثمار في إطار هدف زيادة واستقرار دخول السكان الزراعيين

أشارت الدراسة إلى إمكانية زيادة واستقرار دخول السكان الزراعيين من خلال المسارات التالية:

- زيادة الإنتاجية الزراعية للموارد المستغلة حاليا .

- زيادة حجم الموارد الزراعية الإنتاجية لدى السكان الزراعيين ، وبصفة خاصة الأراضي الجديدة المستصلحة ، على أن تخصص النسبة الأكبر من تلك الأراضي للسكان الزراعيين وخاصة الفئات غير الحائزة لأراضى زراعية ، وكذلك الحائزة لمساحات صغيرة منها .

- الحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية عند المستوى الملائم دون تقلبات موسمية حادة ، وذلك من خلال تدخل الدولة بتحديد حد أدني لأسعار المحاصيل الزراعية وبشراء وبيع المحاصيل الزراعية فى أوقات انخفاض وارتفاع الأسعار ، فضلاً عن التوسع فى الاستثمار فى مستودعات حفظ وتخزين المحاصيل الزراعية .

- توفير مصادر دخل إضافية وفرص عمل غير مزرعية كالصناعات الريفية .

رابعا : المؤسسات الزراعية وأولويات الاستثمار

حددت الدراسة أولويات الاستثمار فى مجال دعم وتطوير المؤسسات الزراعية فى المشروعات التالية :

- المشروعات التى تهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات الزراعية ذات الصلة المباشرة بزيادة الموارد الزراعية فى القطاع الزراعى وزيادة إنتاجيتها ، مع مراعاة تجنب الازدواجية فى تلك المؤسسات وواجباتها .

المشروعات التى تهدف الى دعم وتطوير المؤسسات الزراعية التى تتولى تقديم خدمات مباشرة بغرض زيادة الإنتاجية الزراعية مع مراعاة غياب الازدواجية فى الواجبات والمؤسسات .

هذا وقد أكدت الدراسة على أن توجيه ودعم مشاركة القطاع الخاص والاستثمارى نحو الاستثمار فى المشروعات والبرامج الزراعية وطبقا للأولويات المشار إليها يتطلب وجود حزمة من السياسات الاقتصادية المحفزة على ذلك ومن أهمها :

- السياسة المالية بما تشمله من ضرائب متنوعة ، ورسوم وأنظمة جمركية ، ودعم

- السياسة الائتمانية وبصفة خاصة السياسة التمويلية وتلك المتعلقة بالنظام النقدي وسعر الصرف .

- السياسة السعرية للإنتاج الزراعى ومستلزماته .

وبجانب ما قد تمنحه تلك السياسات من تسهيلات وحوافز متنوعة للمستثمرين والقطاع الخاص فإن وجود الآليات واتخاذ الإجراءات التنظيمية والإدارية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات يعد ضرورة لضمان تحفيزهم على توجيه استثماراتهم نحو تنفيذ أولويات البرامج والمشروعات المقترحة وبما يحقق الأهداف المنشودة للتنمية الزراعية .

وفى مقابل ذلك قد يتطلب تحقيق بعض أهداف التنمية الزراعية استخدام الحوافز السعرية السلبية ، أو القرارات الإدارية الملزمة لأماكن أو مساحات أو توقيتات أو أساليب الإنتاج فى الاتجاهات المستهدفة وطبقا لأولويات أهداف التنمية .